

## الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن شروط الخدمة والتعويض للمدعي العام ونواب المدعي العام  
عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.3

١- يقدم هذا التقرير المتعلق بشروط الخدمة والتعويض للمدعي العام ونواب المدعي العام عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.3 الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها الثالثة.

مقدمة

٢- قررت جمعية الدول الأطراف في دورتها الثالثة ما يلي:

"إن جمعية الدول الأطراف،

...

تخطط علما بالاقتراح المتعلق بشروط الخدمة والتعويض الخاص بالمدعي العام ونواب المدعي العام، وإذ تؤكد من جديد أحكام المقرر ICC/ASP/1/Decision.3، تطلب إلى لجنة الميزانية والمالية أن تنظر في هذا الاقتراح وفي أي خيارات بديلة مناسبة أخرى وأن تقدم تقريرا في شأن ذلك قبل الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف؛" (١)

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشورات المحكمة الجنائية الدولية)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، الفقرة ٢٦ من المنطوق.

٣- وينص المقرر المشار إليه أعلاه على ما يلي:

"إن جمعية الدول الأطراف،

...

١- توصي باشتراك المحكمة الجنائية الدولية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة طبقاً للنظام الأساسي للصندوق وقبولها، حسب الاقتضاء، اختصاص المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في المسائل التي تتضمن تطبيقات قانونية تتعلق بادعاء عدم مراعاة ذلك النظام الأساسي؛

٢- تطلب إلى المسجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم طلب انضمام المحكمة الجنائية الدولية إلى عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وإبرامها اتفاقاً مع مجلس الصندوق حسب المشار إليه في الفقرة (ج) من المادة ٣ من النظام الأساسي للصندوق.<sup>(٢)</sup>

مقرر وفقاً للمادة ٤٩ من نظام روما الأساسي

٤- وفقاً للمادة ٤٩ من نظام روما الأساسي، يتقاضى المدعي العام ونواب المدعي العام - مثل القضاة والمسجل ونائب المسجل - المرتبات والبدلات والمصاريف التي تحددها جمعية الدول الأطراف. ولم تتخذ جمعية الدول الأطراف حتى الآن أي قرار بموجب المادة ٤٩ فيما يتعلق بالمدعي العام ونواب المدعي العام.

٥- ولا يتضمن قرار جمعية الدول الأطراف أو مقرر جمعية الدول الأطراف المشار إليهما أعلاه أي قرار وفقاً للمادة ٤٩ من نظام روما الأساسي، أو قرار مباشر، أو ملاحظة عابرة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، التزمت جمعية الدول الأطراف الصمت حتى الآن فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي أن يشارك المدعي العام ونواب المدعي العام في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٦- وينص مشروع الميزانية الخاص بالفترة المالية الأولى للمحكمة فيما يتعلق بأجر المدعي العام على ما يلي:

**ديوان المدعي العام.** يشتمل هذا الديوان المدعي العام<sup>(٤)</sup>، برتبة وكيل أمين عام، وعلى نائب واحد للمدعي العام، برتبة أمين عام مساعد...<sup>(٣)</sup>.

٧- وتنص الحاشية ١٤ على ما يلي:

" هذه الرتبة للمدعي العام تعرض لغرض الإيضاح فقط دون المساس بالمناقشة التي تجري مستقبلاً بشأنها"<sup>(٥)</sup>

(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.V.2)، الجزء الرابع، ICC-ASP/1/Decision 3.

(٣) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.V.2)، الجزء الثالث، الفقرة ٥٥.

(٤) المرجع نفسه.

٨- واعتمدت الميزانية بتوافق الآراء. ويستفاد من الحاشية منذ البداية أن اعتماد الميزانية ليس بديلا - ولا ينبغي أن يكون بديلا - لصدور قرار مناسب من جمعية الدول الأطراف بشأن الأحكام والشروط المتصلة بخدمة المدعي العام ونواب المدعي العام بموجب المادة ٤٩ من نظام روما الأساسي.

الهدف من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وتركيبته

٩- يعتمد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على نظام الاشتراك الطويل الأجل. ووفقا للمدة ٢٨ من النظام الأساسي للصندوق، يُستحق بعد ٣٥ عاما من الخدمة المسدد عنها اشتراكات معاش تقاعدي يبلغ ٦٦,٢٥ في المائة من متوسط الأجر النهائي، بينما لا يستحق عن فترات الخدمة القصيرة (التي تقل عن خمس سنوات) أي معاش تقاعدي، أو يستحق معاش تقاعدي صغير المبلغ فقط.

مدى ملائمة المعاش التقاعدي المستحق بموجب أحكام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٠- يبين الجدول التالي المعاش التقاعدي الذي سيستحق للمدعي العام ونائبي المدعي العام في حالة اشتراكهم في صندوق المعاشات (جميع المبالغ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد على القيم الحالية لمتوسط الأجر النهائي).

الرتبة	متوسط الأجر النهائي	سنوات الخدمة	معامل التراكم	المعاش التقاعدي السنوي المسقط (عند سن ٦٢)
وكيل الأمين العام	٢٤٦ ٩٤٤,٠٠ دولار	٩	٪ ١٤,٥٠	٣٥ ٨٠٦,٨٨ دولار
الأمين العام المساعد	٢٢٨ ٢٤٤,٠٠ دولار	٩	٪ ١٤,٥٠	٣٣ ٠٩٥,٣٨ دولار
الأمين العام المساعد	٢٢٨ ٢٤٤,٠٠ دولار	٥	٪ ٧,٥٠	١٧ ١١٨,٣٠ دولار

١١- ويعني هذا بالنسبة للمدعي العام أن معاشه التقاعدي سيبلغ ٣٥ ٨٠٦,٨٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ٢٩ ٦٨٣ يورو (بناء على سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تموز/يوليو ٢٠٠٥). ويبلغ هذا المعاش التقاعدي السنوي المسقط ١٩,٦٦ في المائة فقط من المرتب الحالي للمدعي العام (مرتب وكيل الأمين العام المعيل باليورو). وقد تنظر لجنة الميزانية والمالية فيما إذا كان هذا مناسبا في ضوء مهام وسلطات ومركز المدعي العام ونائبي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مع مراعاة أن النظام الأساسي للمحكمة يتطلب الاستقلال الكامل للمدعي العام ونواب المدعي العام، وقد يتخذ مؤتمر الأطراف قرارا في هذا الشأن. ومن المسلم به أن هذا الاستقلال يتطلب بالضرورة الاستقلال الاقتصادي أيضا، على النحو الوارد في الفقرة ٥ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي.

١٢- والأرقام المشار إليها أعلاه ستختلف اختلافاً مهماً فيما لو كان المدعي العام المنتخب قد عمل، قبل انتخابه، في منظمة مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٥). وفي هذه الحالة، ستحتسب سنوات الخدمة السابقة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة في المعاش. وسيكون المعاش التقاعدي للشخص الذي اشترك في الصندوق مدة تبلغ ٢٠ عاماً مثلاً كما يلي:

المعاش السنوي المسقط (عند سن ٦٢)	معامل التراكم	سنوات الخدمة	متوسط الأجر النهائي	الرتبة
١٣٣ ٩٦٧,١٢ دولاراً	٥٤,٢٥ %	٢٩ (٩+٢٠)	٢٤٦ ٩٤٤,٠٠ دولار	وكيل الأمين العام

١٣- ويعادل هذا المبلغ ٠٥٨,٦٤ ١١١ يورو أي ٧٣,٥٧ في المائة من أجر وكيل الأمين العام (المعيل). ولا علاقة لهذا المبلغ بالرتبة في الخدمة قبل الانتخاب.

١٤- ويؤدي هذا الفرق (١٩,٦٦ في المائة مقابل ٧٣,٥٧ في المائة) إلى معاملة غير متكافئة وينبغي تلafiها بفصل نظام الأجور والمعاشات التقاعدية للمدعي العام ونواب المدعي العام عن أي نظام آخر للأجور، من أجل تجنب أي تأثيرات أو مزايا نقدية. فالمدعي العام ونوابه، شأنهم شأن القضاة في المحكمة، يعينون بالانتخاب، وينتخبون بالمثل على أساس كفاءتهم العالية وخبرتهم العملية وأخلاقهم الرفيعة (الفقرة ٣ من المادة ٣٦، والفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي).

١٥- ولضمان الحياد والاستقلال، يلزم تجنب أي تأثير - مباشر أو غير مباشر - على التعويضات المستحقة للمدعي العام أو لنوابه. وفي رأينا أنه يمكن تحقيق ذلك على النحو الأمثل عن طريق الفصل بين الأجور والمزايا الاجتماعية المستحقة لهم وبين النظم القائمة مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

#### عدم اتساق الاستحقاقات

١٦- وتظهر النتائج الاعتباطية إلى حد ما للحسابات المختلفة أعلاه أيضاً في الاستحقاقات التي يتلقاها الزوج الباقي على قيد الحياة إذا توفي المدعي العام أو أحد نائبيه أثناء الخدمة. ففي هذه الحالة، ووفقاً للمادتين ٣٣ و ٣٤ من النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ليست السنوات المسدد عنها اشتراكات فقط هي التي تحدد معدل التراكم، ولكن السنوات الباقية المحتملة من الاشتراك أيضاً. وهذه نتيجة ضرورية لتركيبية الصندوق المشترك للمعاشات بوصفه نظاماً للضمان الاجتماعي يغطي الموظف الذي يشارك فيه طوال حياته المهنية: وقد يبلغ الموظف سن المعاش قبل الوفاة أو العجز وقد يتوفى أو يصاب بالعجز قبل ذلك. وفي كلتا الحالتين، يؤدي (وينبغي أن يؤدي) حساب استحقاقات الزوج الباقي على قيد الحياة إلى نفس النتيجة.

(٥) ترد قائمة كاملة بالمنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على الموقع

١٧- وبعبارة أخرى، كلما توفي أو أصبح المشارك عاجزا عن مواصلة عمله في سن مبكرة، كلما زادت المستحقات المدفوعة (للزوج الباقي على قيد الحياة في حالة الوفاة). ويؤدي هذا إلى وجود علاقة مباشرة بين سن الموظف عند انتخابه والمبلغ المستحق له في المعاش. وعلى الرغم من عدم أهلية المدعي العام أو نوابه لإعادة الانتخاب، فإن احتمال إسهامهم إلى حين بلوغهم سن الثانية والستين يظل قائما من حيث المبدأ. ويبين الجدول التالي النتائج الواقعية بالنسبة للمدعي العام ونائبه في الوقت الحالي بناء على سنهم ومدة الخدمة التي انتخبوا لها:

الرتبة	متوسط الأجر النهائي	سنوات الخدمة	معامل التراكم	المعاش السنوي المسقط (عند بلوغ ٦٢ سنة)	سنوات الخدمة المحتملة المسددة عنها معاش	معامل التراكم المحتمل	المعاش السنوي المحتمل (عند بلوغ ٦٢ سنة)	استحقاق الزوج الباقي على قيد الحياة
وكيل الأمين العام	٢٤٦ ٩٤٤,٠٠ دولار	٩	٪ ١٤,٥٠	٣٥ ٨٠٦,٨٨ دولار	١١	٪ ١٨,٢٥	٤٥ ٠٦٧,٢٨ دولار	٢٢ ٥٣٣,٦٤ دولار
الأمين العام المساعد	٢٢٨ ٢٤٤,٠٠ دولار	٩	٪ ١٤,٥٠	٣٣ ٠٩٥,٣٨ دولار	١٩	٪ ٣٤,٢٥	٧٨ ١٧٣,٥٧ دولار	٣٩ ٠٨٦,٧٩ دولار
الأمين العام المساعد	٢٢٨ ٢٤٤,٠٠ دولار	٥	٪ ٧,٥٠	١٧ ١١٨,٣٠ دولار	٢١	٪ ٣٨,٢٥	٨٧ ٣٠٣,٣٣ دولار	٤٣ ٦٥١,٦٧ دولار

١٨- ويتبين من الأرقام الموضحة أعلاه أن زوج نائب المدعي العام المنتخب في سن الحادية والأربعين، الباقي على قيد الحياة سيستحق ما يقارب ضعف المبلغ المستحق لزوج المدعي العام المنتخب في سن الحادية والخمسين، الباقي على قيد الحياة على الرغم من أن أجر المدعي العام يفوق أجر نائبه ويصعب توضيح أو تبرير حقيقة أن الضمان الاجتماعي المستحق للمدعي العام أو لأحد نوابه يتغير بالنسبة إلى كل شاغل جديد للمنصب.

١٩- والنتيجة مرة أخرى هي ضرورة أن يكون هناك نظام للضمان الاجتماعي غير مرتبط بنظام للمعاشات التقاعدية يوضع ليغطي مدة من حياة الموظف المهنيّة. ولتجنب أي وجه من أوجه التفاوت المتعمد، ينبغي أن تكون أحكام وشروط الخدمة لجميع الموظفين الذين تنتخبهم جمعية الدول الأطراف متناغمة طالما أن الإطار الخاص بهم جميعا واحد (المدة القصوى للخدمة تسع سنوات وعدم الأهلية للانتخاب). ويراعي الاقتراح المقدم إلى جمعية الدول الأطراف<sup>(٦)</sup> ذلك.

--- O ---